

Distr.: Limited
25 February 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الالكترونية)
الدورة الحادية والأربعون
نيويورك، ٥-٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

الجوانب القانونية للتجارة الالكترونية
التعاقد الالكتروني: أحكام لمشروع اتفاقية

تعليقات من غرفة التجارة الدولية

مذكرة من الأمانة

تلقت الأمانة تعليقات على نظر الفريق العامل في امكانية وضع صك دولي جديد بشأن التعاقد الالكتروني أعدتها فرقة عمل أنشأتها غرفة التجارة الدولية. ويرد نص هذه التعليقات في مرفق هذه المذكرة بالشكل الذي تلقت به الأمانة.



اللجنة المعنية بالأعمال التجارية الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الاتصال عن بُعد
فرقة العمل المعنية بجهود التنسيق الدولية

موقف فرقة العمل التابعة لغرفة التجارة الدولية المعنية بجهود التنسيق الدولية إزاء الأونسيترال
والمسائل المتعلقة بالتعاقد الالكتروني.

١ - مقدمة

تعرب غرفة التجارة الدولية عن امتنانها للأونسيترال على دعوتها لإبداء آرائها بشأن اقتراحات الأونسيترال الحالية المتعلقة بالاطار القانوني للتعاقد الالكتروني.

وتدرك الغرفة أن التطورات المتعلقة بالتعاقد الالكتروني داخل الأونسيترال تتبع حاليا مسارين لا يستبعد أي منهما الآخر. الأول هو الاقتراح الداعي إلى إعداد مشروع اتفاقية تتعلق بالتعاقد الالكتروني (ويرد هذا الاقتراح في وثيقة الأمم المتحدة [A/CN.9/WG.IV/WP.95](#))، والثاني هو الاقتراح الداعي إلى وضع مشروع اتفاقية "شاملة" لإزالة العقبات التي تعترض طريق التجارة الالكترونية وتعزى إلى شروط الكتابة والشكل التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية القائمة (ويرد هذا الاقتراح في وثيقة الأمم المتحدة [A/CN.9/WG.IV/WP.94](#)).

والغرض من هذه الورقة هو توضيح الكيفية التي يمكن بها لغرفة التجارة الدولية، بصفتها المنظمة التجارية الدولية الرئيسية في العالم ذات الخبرة الطويلة في وضع قواعد التنظيم الذاتي، أن تساعد الفريق العامل التابع للأونسيترال المعني بالتجارة الالكترونية في عمله الحالي والطريقة التي يمكن أن يتم بها هذا التعاون في الواقع العملي.

٢ - دور غرفة التجارة الدولية في وضع القواعد التجارية

عملت غرفة التجارة الدولية، منذ نشأتها، على تيسير قيام قطاع الأعمال بوضع قواعد تجارية أصبحت جزءا من النسيج القانوني للتجارة الدولية. ومن الأمثلة على القواعد التي وضعتها الغرفة الأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (UCP 500)، وهي القواعد التي تطبقها المصارف لتمويل التجارة العالمية. بما تصل قيمته سنويا إلى بلايين الدولارات، والمصطلحات التجارية الدولية (انكوترمز ٢٠٠٠) وهي تعاريف تجارية دولية موحدة تُستخدم يوميا في آلاف مؤلفة من عقود البيع). وتُعد الغرفة أيضا عقودا نموذجية توفر للأطراف اطارا محايدا لعلاقتها التعاقدية، ولا تعبر صيغتها عن الانحياز لأي نظام قانوني معين. وهناك منظمات حكومية دولية هامة كالأونسيترال ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والبنك الدولي تؤيد استخدام عدة من قواعد الغرفة وتدعمها بصورة فعالة.

وتضع الغرفة الصيغ والشروط النموذجية للعقود وللقواعد الموحدة والمدونات الطوعية بعد مشاورات مكثفة مع الأوساط التجارية في العالم قاطبة. وتوفر هذه النماذج أدوات عملية وفعالة لتيسير المعاملات التجارية الدولية، لصالح قطاع الأعمال والحكومات المعنية على السواء. وللغرفة أعضاء في أكثر من ١٤٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم، وتستند الغرفة في صياغة القواعد التجارية إلى مشاركة علمية.

وتواصل الغرفة وأعضاؤها تحديث وتنقيح قاعدة قواعد الغرفة لضمان مواكبتها للممارسات التجارية الراهنة في بيئة تجارية سريعة التغيير. وما الأعراف والممارسات الالكترونية الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية (eUCP) إلا مثال على الكيفية التي تعالج بها الغرفة هذه المسائل، وقد وضعتها مسيطرة للعدد المتزايد من المستندات الالكترونية الجاري استخدامها في التجارة الدولية.

والأعراف والممارسات الالكترونية الموحدة eUCP هي المكمل الالكتروني للأعراف والممارسات الموحدة UCP 500. وتعمل مواد الـ eUCP الـ ١٢ جنبا إلى جنب مع UCP 500 في الحالات التي يتم فيها عرض الوثائق بصورة الكترونية. وهي تغطي طائفة من المسائل المألوفة في الوثائق الالكترونية، ومنها الشكل والعرض والأصل والصورة وفحص السجلات الالكترونية. وهي تحتوي أيضا على تعريف مفيدة جدا لمصطلحات - من قبيل "يبدو ظاهريا" أو "مكان تقديم المستند" - تختلف معانيها بين العالمين الورقي والالكتروني.

والعرف العام في التجارة الدولية المؤمّنة رقميا GUIDEC ورفيفه GUIDEC II مثالان آخرا على المبادئ التوجيهية التي وضعتها الغرفة من أجل المعاملات الالكترونية. ويعالج اطار GUIDEC استخدام التوقيع الرقمية ودور السلطات المعنية بالتصديق عليها. وهو عرف يعزز قدرة المجتمع التجاري الدولي على تنفيذ معاملات رقمية موثوقة استنادا إلى مبادئ قانونية تساعد على اتباع ممارسات يُعوّل عليها في التوثيق والتصديق بالوسيلة الالكترونية.

٣- نطاق صك التعاقد الالكتروني وشكله

تعتقد الغرفة، استنادا إلى المشاورات التي أجرتها مع خبراءها المختصين في التجارة الالكترونية والقانون التجاري والممارسات التجارية، أنه ينبغي الاسترشاد بالمبادئ التالية في أي عمل يتعلق بالاطر القانوني الدولي للتعاقد الالكتروني:

- ينبغي أن يستند هذا العمل إلى تقييم دقيق للاحتياجات. وتعتقد الغرفة بالتالي أنه ينبغي، قبل البت في نطاق وشكل أي مبادرات تتخذ في هذا الميدان، إجراء دراسة وتحليل متأنين للمشاكل، إن وجدت، التي يواجهها حاليا اللاعبون التجاريون الدوليون في استخدام التعاقد الالكتروني وكيفية حلها على أفضل وجه.
- من المهم لأي صك يوضع أن يجتنب إعطاء انطباع للمجتمع التجاري الدولي بأن التعاقد الالكتروني يختلف في بعض جوانبه الأساسية عن التعاقد الدولي الذي يتم بوسائل أخرى. وصحيح أن شبكة الانترنت قد تثير تساؤلات معينة لم تكن قد أثرت من قبل بالطريقة إياها، غير أنه من الصحيح أيضا أن التجارة الدولية قد تكيفت طوال سنوات عديدة بسرعة فائقة وبشكل عملي مع التطورات التكنولوجية الأخرى دون إعادة النظر في المبادئ الأساسية للتجارة الدولية. وبناء عليه، ينبغي للصك الجديد أن يوفر حولا للمشاكل الخاصة بالوسائل بدلا من أن يكون مدونة قواعد شاملة من أجل التجارة الدولية على شبكة الانترنت.

- من المهم أن يكون أي صك يوضع مفيدا وعمليا وميسور الاستخدام من حيث التكلفة للكيانات التجارية الدولية الكبيرة وللكيانات الصغيرة أو المتوسطة على السواء. فالصك الموجه فقط نحو الكيانات الأولى قد لا يكون مناسباً للكيانات الأخيرة، كما أن الصك الموجه فقط نحو هذه الأخيرة قد يقلل من فائدته بدرجة كبيرة.
- ينبغي لأي صك يوضع أن يكون مستندا إلى الاستقلال التعاقدى للأطراف التي يجب أن تتمكن، من خلال تقييم احتياجاتها والمخاطر المعرضة لها وخبراتها، من تنظيم معاملاتها التجارية في بيئة إلكترونية على نحو يناسب تطلعاتها وشروطها على أفضل وجه. وتتغير هذه الشروط بين زبون وآخر كما تتغير بين حين وآخر نظرا لسرعة التطور التكنولوجي.
- ينبغي لهذا الصك أن يركز على المشاكل التي تنشأ في وسط تجاري بحت (التي هي أيضا المهمة التقليدية الموكله للأونسيترال)، عوضا عن تناوله أيضا المسائل المتعلقة بالمستهلكين.
- وتعتقد الغرفة أنه سيكون من الصعب في الوقت الحاضر تحقيق هذه الأهداف ضمن اطار اتفاقية دولية، وأن وضع اتفاقية كتلك المقترحة في ورقة العمل WP 95 سيكون سابقا لأوانه، لعدة أسباب هي:
- ربما يكون من الخطر اعتماد اتفاقية كهذه دون القيام أولا بعزل المشاكل العملية المعينة التي يواجهها قطاع الأعمال التجارية حاليا والمتعلقة بالتعاقد الإلكتروني، إن وجدت، لأن من شأن ذلك أن يحمل معه خطر عدم معالجة المشاكل الفعلية القائمة عمليا، مع احتمال الادعاء ضمنا في الوقت نفسه بالشمول.
- إن صياغة الاتفاقية قد يستغرق وقتا طويلا، وهذا ما ينطبق أيضا على ادراج أحكامها في القانون الوطني.
- إن تعديل الاتفاقية يصبح أمرا صعبا إذا تبين أن أحكاما معينة منها ليست مفيدة أو أنها تثير مشاكل غير متوقعة.
- ولا يُقصد بهذه الاعتبارات بالضرورة أنه لا توجد حاجة إلى وضع اطار قانوني دولي للتعاقد الإلكتروني، بل ان هذا الاطار يجب أن يركز على المشاكل الفعلية والعملية الخاصة بالوسائط الإلكترونية، وأن يكون مرناً ويمكن اعتماده بسرعة.

٤- العمل الذي يمكن أن تقوم به غرفة التجارة الدولية بشأن التعاقد الإلكتروني

إن غرفة التجارة الدولية مستعدة لتقصي امكانية صياغة صك يساعد الشركات في العالم قاطبة على توفير المزيد من الموثوقية القانونية لتعاقداتها الإلكتروني. ويمكن أن يتركز هذا العمل على المسائل الخاصة بالوسائط الإلكترونية. وتسعى الغرفة حاليا إلى تحديد المسائل الحيوية الخاصة بهذه الوسائط التي هي على جانب كبير من الأهمية لقطاع الأعمال التجارية فيما يتعلق بالتعاقد الإلكتروني.

واستنادا إلى الاستقصاءات الأولية، لعل ما يلي يوفر أمثلة على هذه المسائل:

- متى "يصل" العرض إلى المعروض عليه؟ بموجب معظم الصكوك القانونية القائمة يصبح العرض ساري المفعول عند وصوله إلى المعروض عليه، ويجوز سحبه إذا وصل طلب السحب إلى المعروض عليه قبل وصول العرض أو في نفس وقت وصوله. غير أنه، في السياق الإلكتروني لرسائل التبادل الإلكتروني للبيانات والبريد الإلكتروني والرسائل

الفورية والاتصال عبر مواقع الويب، لا يكون من الواضح دائما بالضبط ما هو الوقت الذي وصلت فيه الرسالة إلى المرسل اليه.

- كثيرا ما يواجه المشترون والبائعون شروطا تقضي بإعطاء الطرف الآخر إشعارا بأحداث أو حالات معينة. وفي السياق الالكتروني تثار أسئلة تتعلق بالشروط الشكلية لهذه الاشعارات. فهل يجوز لطرف ما، مثلا، أن يعطي اشعارا عن طريق استخدام هاتف النظام العالمي للاتصالات المتنقلة ونظام الرسائل القصيرة؟ وهل يعتبر البريد الالكتروني اشعارا صحيحا في كل الحالات؟
- ربما يكون احتمال ارتكاب أخطاء أكبر في السياق الالكتروني لأن ضغط أحد الأطراف المتعاقدة على الزر الخطأ بالصدفة يحدث على ما يبدو بسهولة أكبر من التوقيع على وثيقة بطريق الخطأ. ولكن التطبيقات الالكترونية توفر امكانيات أفضل لتأكيد صحة البيانات، وهو ما قد يمنع سوء الفهم الناتج عن نقص المعلومات المتعلقة بالمقادير والمواعيد والأوقات، مثلا، أو عدم وضوحها.
- ويكون من السابق لأوانه في هذا الوقت اتخاذ قرار يحدد على وجه الدقة أي الوسائل التنظيمية ستكون الأنسب لتسوية مسائل من هذا القبيل. ولكن الغرفة تعتزم معالجة هذه المسائل من خلال الخطوات التالية:
- تعتزم الغرفة أن تجمع عينة تمثل اللاعبين التجاريين الدوليين، منتقاة من مقطع مناسب قطاعي وجغرافي، آراء بشأن المشاكل العملية المصادفة حاليا في استخدام التكنولوجيا الالكترونية في التجارة الدولية. كما ستلتبس الآراء بشأن نوع الصك الذي قد يساعد على أفضل وجه في توفير حلول لهذه المشاكل. وستعقد الغرفة، على وجه الخصوص، اجتماعا في بداية نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مع ممثلي قطاع الأعمال التجارية. وتأمل الغرفة في أن تكون في وضع يمكنها من تزويد الأونسيترال، أثناء الدورة الحادية والأربعين لفريقها العامل، في بداية أيار/مايو ٢٠٠٣، بالاستنتاجات التي ينتهي اليها هذا الاجتماع.
- وقد تتمكن الغرفة بالاستناد إلى هذه الآراء، من إعداد صك يسترشد به قطاع الأعمال التجارية في التعاقدات الالكترونية. ومن الواجب التأكيد على أن النطاق والشكل المحددين لهذا الصك سيعتمدان على التحليل المذكور أعلاه، ولكنهما قد يشملان خليطا من بعض ما يلي: (١) وثيقة ارشادية عن كيفية بناء العقود الالكترونية بغية ضمان نزاهتها؛ أو (٢) مجموعة من الأعراف والممارسات الموحدة التي يمكن لقطاع الأعمال التجارية أن يدرجها في عقودها الالكترونية أو في ممارساته التعاقدية الالكترونية إما مباشرة أو عن طريق الإشارة إليها؛ أو (٣) شروط أو عقود نموذجية تستخدم في الوساطة الالكترونية.
- وسيكون لقيام الغرفة بهذه العملية المزايا التالية مقارنة بالاتفاقية:
- امكانية الانتهاء من هذا الصك بسرعة أكبر، واتاحته بالتالي في مدة أقصر لكي يستخدمه قطاع الأعمال التجارية.
- امكانية استخدامه بقدر أكبر من المرونة، أي أنه سيكون بوسع شركة معينة أن تقرر استخدام صك الغرفة في كل تعاقداتها الالكترونية أو في عقود الكترونية معينة فقط، أو عدم استخدامه على الاطلاق.
- امكانية تعديله بصورة أسرع في حالة نشوء مشاكل في أحكام معينة.

وينبغي التأكيد على أن الغرفة لن تؤدي هذا العمل بمفردها، بل ستحتاج إلى التشاور المكثف مع أعضاء الفريق العامل التابع للأونسيترال في صياغته. وإذا حدث، بعد نشر صك للتنظيم الذاتي في قطاع الأعمال التجارية، أن رأى الفريق أن وضع اتفاقية أو نوع آخر من الآليات القانونية هو طريقة مستصوبة لمعالجة مسائل إضافية، فإن التقييم المنفذ بالنسبة لمبادرة التنظيم الذاتي سيساعد مع ذلك على تحديد النطاق الملائم لهذا الصك.

٥- الجدول الزمني

تعتقد الغرفة أنه سيكون من السابق لأوانه أن تربط عملها بجدول زمني غير مرن، لأنه من الصعب التنبؤ الآن بالتقدم المضبوط للعمل. ولكن الغرفة تعتقد، بالاستناد إلى خبرتها المكتسبة من مشاريع مماثلة، أن الترتيب التالي هو إطار زمني واقعي للعمل.

- ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣: ستعقد الغرفة اجتماعا في باريس مع ممثلي الشركات المشاركة في التعاقد الإلكتروني للحصول على تقييم أكثر تفصيلا لآرائها بشأن الحاجة إلى المزيد من التنظيم الدولي في مجال عملها.
- أيار/مايو ٢٠٠٣: ستشارك الغرفة في اجتماع الفريق العامل في نيويورك لاجراء مناقشة أخرى مع أعضائه بشأن هذا الاقتراح.
- حزيران/يونيه ٢٠٠٣: ستبدأ الغرفة في صياغة الوثيقة.
- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣: في الاجتماع المقبل للفريق العامل، ستقدم الغرفة تقريرا عما أحرزته من تقدم.
- ٢٠٠٤: سوف يكتمل العمل في وقت يتوافق مع موعد اجتماع الفريق العامل إما في الربيع وإما في الخريف من عام ٢٠٠٤.

وسوف تتشاور الغرفة على نحو وثيق خلال عملية الصياغة، مع أعضاء الفريق العامل وأمانة الأونسيترال عن طريق المشاركة في اجتماعات الفريق العامل وبواسطة البريد الإلكتروني والهاتف والتشاور بالانترنت لاطلاع الأعضاء على ما تحرزه من تقدم ولكي تلتمس إسهاماتهم في الوثيقة.